RESEARCH | Egyptian Journal of Agricultural Research | Agricultural Economics

A Comparative Study to Measure the Efficiency of Foreign Direct Investment in Poverty Reduction in Egypt and Some Arab Countries

Doaa Mamdouh M. M. Soliman and Yehia Abd El-Rahman Yehia

Address:

Department of Finance and Agricultural Cooperation Research, Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt

*Corresponding author: ***Doaa Mamdouh M. M. Soliman***, Doa_mamdouh@yahoo.com, ***Yehia Abd El-Rahman Yehia***, Dr.yahiaazzam@yahoo.com

Received: 19-11-2021; **Accepted**: 06-12-2021; **Published:** 22-12-2021 doi, 10.21608/ejar.2021.106931.1174

ABSTRACT

Poverty constitutes one of the main problems in many countries of the world as it is one of the obstacles to development. In recent years, the Arab countries have suffered from a state of political, economic and security crises that have led to low levels of development as a reflection of low and deteriorating incomes, which led to an increase in poverty rates in many countries. Like many countries, Egypt relies on foreign investment to finance its various development programs, where successful development policies depend on the volume of planned investments and the efficiency of the distribution and use of these investments in various fields. Despite the importance of investment, the volume of investment in Egypt remains modest compared to economically developed countries, with international reports indicating that Egypt accounts for about 9 billion dollars of the total inflows of Arab countries estimated at 41 billion dollars in 2019. However, the impact of the influx on the Foreign Investment of Egypt has not clearly reflected on the rate of economic growth, nor has it shown its positive effects on the level of poverty in society. This leads us to question the efficiency of exploiting foreign direct investment in reducing poverty in Egypt compared to some Arab countries, especially with few studies on the relationship between investment and poverty reduction. Hence, the research aims to measure the efficiency of foreign direct investment in Egypt and its impact on reducing poverty rates in Egypt compared to some Arab countries, especially with the small number of studies that dealt with the relationship between investment and poverty reduction. By applying the Data Envelopment Analysis (DEA). The results showed that the UAE achieved zero poor people in 2019, while the percentage of poor in Egypt was 29.7, compared to 12.7 in Saudi Arabia, and 17.1% in Morocco. While the percentage exceeded more than 40% in Jordan, Palestine, Sudan, Mauritania, Somalia and Comoros. It is a percentage that indicates the concentration of poverty in the Arab countries, despite their capabilities and material and human resources. The results of the DEA showed that Algeria is the country in which the flow of foreign direct investment is most compatible with poverty rates, as it suffers from a decrease in the per capita share of foreign investment to about 28 $ / per capita and a rise in the poverty rate by 28%, while the rest of the countries, especially Egypt, Which attracts greater proportions of the flow of foreign investment to the Arab region, has achieved low efficiency rates, as Egypt, which is the second country in the acquisition of foreign investment in 2019, achieved an efficiency rate of about 37% compared to Morocco, which acquires about 4% of direct foreign investment in the Arab region, with an average of An individual's share was estimated at 45 $/ per capita, with an efficiency rate of 43%. Which shows that these countries achieve better economic performance in the exploitation of foreign investments directed to them, which indicates the existence of a real problem in the Egyptian investment policies in terms of the ability to exploit the foreign direct investment acquired by them to increase the rate of economic growth and thus alleviate poverty in society. Hence, the research recommends the need for optimal exploitation of foreign investment flows through the establishment of productive and development projects because of the investment's ability to reduce poverty rates, benefiting from Arab experiences in the efficient exploitation of investments, and the need for coordination between investment policies and labor market policies.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Poverty, Economics Efficiency, (DEA)

مقدمة

لا زال الفقر يشكل احد المشكلات الرئيسية فى العديد من دول العالم باعتباره احد معوقات التنمية ، والفقر بمفهومه الشامل يتجاوز فكرة الحرمان من الطعام ويمتد الى عدم قدرة الفرد على الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، بل ويشمل عدم القدرة على الحصول على المسكن او العلاج او التعليم . ومن ثم يعتبر الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة لارتباطه بالتنمية فى كافة المجالات . وقد عانت الدول العربية فى السنوات الأخيرة حالة من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية أدت لانخفاض مستويات التنمية كانعكاس لانخفاض الدخول وتدهورها مما أدى لزيادة معدلات الفقر فى الكثير من تلك الدول بينما حققت بعض الدول انخفاض ملحوظ فى معدلات الفقر. الا ان غالبية الدول العربية لا زالت تعانى وطأة الفقر سواء كانت دول زراعية مثل مصر والتى يرتبط الفقر فيها بالمجتمعات الريفية الزراعية او السودان التى تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية وتعانى من ضعف الإمكانات وسوء إدارة واستغلال الموارد ، وحتى السعودية التى تعتبر من الدول النفطية إلا ان طبيعتها الصحراوية ومساحتها الشاسعة أدت لوجود مناطق لا يزال الفقر يتملكها، و حيث ان الاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبى يعتبر احد وسائل الحد من الفقر حيث يعمل كمصدر رئيسى لتمويل التنمية فى الدول النامية التى تعانى من اختلالات هيكلية داخل مقتصداتها . ومن ثم يعتبر انخفاض حجم الاستثمار احد الأسباب الرئيسية لاستمرار العديد من الدول فى دائرة الفقر. لذا فان التخفيف من حدة الفقر يتطلب من كل دولة تبنى حزمة من السياسات الاقتصادية لمواجهة تلك المشاكل ولتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادى وإعادة توزيع الدخل معا . وفى مقدمة هذه السياسات إتباع سياسة استثمارية ملائمة والعمل على تشجيعها وزيادة معدلاتها بصورة تتلاءم وطبيعة تلك المشكلات . حيث يعد الاستثمار احد أهم المكونات الرئيسية للدخل القومي لما له من تأثير جوهري على الإنتاج والدخل ومستوى التشغيل .ويمثل الاستثمار مكانه بارزة في النظرية الاقتصادية ليس فقط لأنه احد مكونات الطلب الإجمالي ولكن أيضا لأنه من أهم محددات المخزون الرأسمالي في الاقتصاد . فزيادة الاستثمار تعنى إضافة مشروعات إنتاجية جديدة تساهم في استيعاب قدر من القوى البشرية غير العاملة والحد من مشكلة البطالة ، وزيادة الدخول الأمر الذى يترتب عليه التأثير بشكل ايجابى وتخفيض معدل الفقر. ومن ثم فقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا ديناميكيا ومكملا للاستثمارات المحلية في البلدان النامية . فبالإضافة إلى دوره في عملية التمويل الرأسمالي ، فأنه يعد وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج ، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية ، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة ، فضلا عن دوره في رفع مستوى

الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية ،أو تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية ، وتعميق وتوسيع الهياكل الإنتاجية . ومن ثم خفض معدلات الفقر فى المجتمعات العربية.

مشكلة البحث

تعتمد مصر مثل كثير من الدول على الاستثمار الاجنبى فى تمويل برامجها التنموية المختلفة حيث تعتمد سياسات التنمية الناجحة على حجم الاستثمارات المخططة وكفاءة توزيع هذه الاستثمارات واستخدامها في المجالات المختلفة. وبالرغم من أهمية الاستثمار إلا ان حجم الاستثمار فى مصر لا يزال متواضعا بالمقارنة بالدول المتقدمة اقتصاديا ، حيث تشير التقارير الدولية الى أن مصر تستحوذ على نحو 9 مليار دولار من اجمالى التدفقات الواردة للدول العربية والمقدرة بنحو 41 مليار دولار عام 2019 [1] . كما تعتبر كل من الأردن ، تونس ، المغرب ومصر من أهم 10 وجهات لاستقبال الاستثمار الاجنبى فى المنطقة حيث قدرت نسبة الزيادة فى عدد المشاريع بتلك الدول بنحو 100% ، 63 % ، 56% ، 52% على الترتيب عام 2019 [2] . الا ان اثر هذا التدفق فى الاستثمار الاجنبى لمصر لم ينعكس بشكل واضح على معدل النمو الاقتصادى ، ولم تظهر أثاره الايجابية على مستوى الفقر فى المجتمع . مما يدفعنا الى التساؤل عن مدى كفاءة استغلال الاستثمار الاجنبى المباشر فى التقليل من حدة الفقر فى مصر مقارنة ببعض الدول العربية ، خاصة مع قلة عدد الدراسات التى تناولت العلاقة بين الاستثمار وخفض معدل الفقر .

هدف البحث

يهدف البحث الى قياس مدى كفاءة الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر وبعض الدول العربية واثر ذلك على خفض معدلات الفقر فى تلك الدول ، وذلك من خلال التعرف على معدلات الفقر فى الدول محل الدراسة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ، الدور الذى يلعبه الاستثمار الاجنبى فى التخفيف من حدة الفقر من خلال استخدام نموذج رياضى لقياس مدى كفاءة الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر وبعض الدول العربية .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي من الناحيتين الوصفية والكمية ، من خلال اختبار فرضية رئيسية هى: ان الاستثمار الاجنبى المباشر يؤثر تأثيرا ايجابيا على معدل الفقر فى المجتمع ، وذلك من خلال تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis (DEA) ، فى قياس الكفاءة النسبية لتدفق الاستثمار الاجنبى المباشر واثر ذلك على تقليل معدل الفقر فى مصر وبعض الدول العربية . وقد اعتمد البحث على استخدام التقارير الإحصائية الرسمية المنشورة لبعض الدول العربية، التقارير السنوية لصندوق النقد العربى ،التقارير الاقتصادية السنوية لجامعة الدول العربية ، البنك الدولى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

النتائج والمناقشة

مفهوم الفقر

تعددت المصادر التى تناولت تفسير مفهوم الفقر وان كانت فى مجملها قد ركزت على مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية اللازمة للعيش كالغذاء والملبس والسكن ومن ثم تتفق جميع المفاهيم التى حاولت التعبير عن الفقر فى عبارة الحرمان سواء كان هذا الحرمان ماديا او حرماناً من العيش بحرية وكرامة .

وفى هذا السياق فقد عرف البنك الدولى الفقر بأنه : حرمان الفرد من حقوقه الأساسية والمشروعة وهى حقه فى امتلاك واستخدام الموارد الطبيعية واستثمارها ، وحقه فى الحصول على مكانة اجتماعية متواضعة وحقه فى التمتع بحقوق المشاركة السياسية ، ودفعه لاتخاذ القرار وكذلك حقه فى الحصول على خدمات صحية وتعليمية وسكنية ومعلوماتية ومصرفية واتصالية وكذلك حقه فى الاستهلاك الغذائى والكسائى والمعيشى بصفة عامة [3] .

كما عرفه بأنه : حالة من الحرمان ترتبط غالبا بالمستوى الاقتصادى للأفراد والأسر ومدى قدرة هذا المستوى على إشباع احتياجاتهم المختلفة خاصة الأساسية منها والمتمثلة فى الغذاء ، الرعاية الصحية ، التعليم ، وحتى الملبس [4]. كما يعرف الفقر بأنه فقدان الإمكانات الإنسانية الأساسية [5] . وأوضح تقرير معهد التخطيط القومى إن مفهوم الفقر يختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة وان الفقر ماهو إلا حرمان البشر من الحياة التى يمكن ان يعيشوها [6]. كما ورد عن الفقر الكثير من التعاريف ضمن العديد من الأدبيات التى تتحدث عن التنمية البشرية والاقتصادية ومكافحة الفقر ، حيث تجمع معظم الأدبيات التى تتحدث عن الفقر على أنه عبارة عن حالة تعبر عن النقص او العجز فى الاحتياجات الأساسية و الضرورية للإنسان واهم هذه الاحتياجات : الغذاء ، الرعاية الصحية ، التعليم ، السكن او المأوى ، وتوفر الاحتياط المادى لمواجهة الأمور الطارئة او الأزمات التى قد تتعرض لها الأسرة او الفرد [7].

وللفقر أنواع وتصنيفات عدة فهناك فقر وفقا لدرجة استدامته مثل فقر مؤقت ، فقر موسمى ، فقر دائم ، او وفقا لطريقة القياس مثل فقر نسبى ، فقر مطلق ، فقر مدقع

---

(1) UNCTAD, World Investment Report, Investment and the Digital Economy, Geneva, 2020.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، الكويت ، 2020

(3) البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم 2001/2000 ، شن هجوم على الفقر ، القاهرة ، 2000

(4) البنك الدولى ، حل معضلة الفقر عرض عام "الفقر و الرخاء المشترك" ، 2018

(5) نبيل عبد الحفيظ ماجد ، الحد من الفقر الحضرى فى اليمن " تحديات الواقع وإمكانيات المعالجة "ورشة العمل الإقليمية حول " تعزيز آليات التمكين القانونى للفقراء فى المنطقة العربية ، برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، 2012 .

(6) المعهد القومى للتخطيط ، تقرير التنمية البشرية ، 1997.

(7) منير فودة سبع (دكتور) ، وآخرين ، دراسة حول الفقر الريفى فى مصر (المؤشرات ، السياسات ، الانجازات) ، قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى ، مركز البحوث الزراعية ، 2009.

الفقر فى المنطقة العربية

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى الدول العربية الى ان نحو 7.4% من سكان الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر اى دخل فردى اقل من 1.25 دولار يوميا حيث يقدر عددهم نحو 29.04 مليون نسمة منهم ،وباستخدام مؤشر أعلى من خط الفقر يعيش نحو 16% تحت خط الفقر الدولى المحدد بالعيش على (1.9) دولار يوميا وذلك فى البلدان العربية الأقل نموا . كما تفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمى والمتوسطات فى سائر المناطق النامية ، حيث تصل معدلات الفقر على مقياس الفقر متعدد الأبعاد الى 41% فى 10 بلدان نامية[1] تضم حوالى 75% من سكان المنطقة العربية [2] . ولا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية. فعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض إلى أكثر من النصف بين عامي 1990 و2015، من 1.9 بليون نسمة إلى 836 مليون نسمة، فإن الكثيرين لا يزالون يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وقد أدى النمو الاقتصادي السريع في بلدان مثل الصين والهند إلى رفع الملايين من براثن الفقر، ولكن التقدم كان متفاوتا. إذ كان التقدم محدودا في مناطق أخرى، مثل جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللتان تمثلان معاً 80 % من الذين يعيشون في فقر مدقع. كما أن النساء لا يزلن أكثر عرضة للعيش في فقر من الرجال بسبب عدم المساواة في الحصول على العمل المدفوع الأجر والتعليم وحقوق الملكية. وفي عام 2010 كان هناك 4 % من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار /يوم ، بينما كان يعيش 40 % منهم على أقل من 2.75 دولار/يوم . وتعد المنطقة العربية هى الوحيدة من بين مناطق العالم التي ازداد فيها الفقر المدقع منذ عام 2010 حيث زاد عدد السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار/يوم . وقد شهدت المنطقة العربية حالة الارتفاع الوحيدة فى العالم فى الفقر المدقع نتيجة الصراعات حيث ارتفع عدد الفقراء حسب خط الفقر المحدد بالعيش 1.9 دولار/ يوم من 4% عام 2011 الى نحو 6.7% عام 2015 [3].
وتشير جميع القياسات الإقليمية للفقر القائمة على الدخل متعدد الأبعاد الى تركز الفقراء على مستوى لا يتجاوز بكثير خط الفقر المدقع ، مما يجعلهم عرضة للوقوع فى براثن الفقر المدقع ، لا سيما فى البلدان متوسطة الدخل . حيث لم تساهم السياسات التنموية فى الدول العربية فى تعميق ظاهرة الفقر فقط بل أصبحت هذه السياسات هى البيئة الحاضنة لها نتيجة التغيرات الاقتصادية الخارجية التى تساعد على اتساع واضح لهذه الظاهرة . فأصبح العالم العربى هو المنطقة الوحيدة فى العالم التى يقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى بها خلال عقد التسعينات بأنه اقل من مستواه فى بداية السبعينات ، بل وزادت الأهمية النسبية للفقراء فى المنطقة الى ما يزيد عن ثلث السكان [4]

الأسباب المشتركة للفقر فى الدول العربية

تتباين أسباب الفقر فى الدول العربية وفقا لخصائص كل دولة وان كان هناك بعض الاسباب المشتركة مثل : السياسات غير المتوازنة التى تبنتها الحكومات العربية فى ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تكون لصالح الفئات الغنية على حساب الفئات الفقيرة ، انخفاض معدلات التنمية وتنامى البطالة فى الكثير من البلدان العربية ، وارتفاع معدلات التضخم مما يجعل الدخول تفقد قدرتها الشرائية .
ونظرا لأن الفقر يعتبر ظاهرة معقدة ومتعددة الابعاد تنشأ من تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تزيد من الحرمان الذى يواجهه الفقراء فالنمو الاقتصادى ليس شرطا للتخفيف من وطأة الفقر وانما يجب ان يكون هناك توسع يتيح خلق فرص عمل جديدة وكافية ومستويات دخل مناسبة لكافة فئات المجتمع تفوق حد الفقر ، ولان الفقر من التحديات الرئيسية التى تواجه العديد من الدول العربية قامت تلك الدول باعداد السياسات وتطوير البرامج الاجتماعية والتنموية التى تساهم فى القضاء على الفقر على المستويين الوطنى والاقليمى مثل الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر ، البرنامج الغربى لخفض الفقر ، البرنامج العربى المتكامل والحد من البطالة ، الاعلان العربى لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 الابعاد الاجتماعية ، وغيرها من البرامج الوطنية.

العلاقة بين الاستثمار الاجنبى والفقر

يعرف الاستثمار الاجنبى المباشر وفقا لتعريف الهيئات الدولية المعنية وهى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، و صندوق النقد الدولي IMF ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بانه ذلك النوع من الاستثمار الدولى الذى يعكس حصول كيان مقيم (مستثمر مباشر) فى اقتصاد ما على مصلحة دائمة فى مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) فى اقتصاد اخر ، وتنطوى تلك المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة ، بالاضافى الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ فى ادارة المؤسسة [5].

وقد حاولت بعض الدراسات الربط بين دور الاستثمار الاجنبى المباشر والفقر خاصة فى الدول النامية وذلك من خلال دراسة اثر تدفق الاستثمار الاجنبى على الفقر حيث تم تقسيم اثر الاستثمار الاجنبى على الفقر الى أثار مباشرة تتمثل فى الدور الذى يؤثر به الاستثمار الاجنبى على التوظف ،حيث زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة فرص العمل من منظور واحد وتساهم في تدريب القوى العاملة المحلية التي لديها فرص عمل في البلدان المضيفة ، مما يؤدى إلى زيادة مباشرة في القوى العاملة و انخفاض البطالة الحالية ، ومن ثم تقليل عدد

(1) هذا المعدل هو نتيجة تعديل الدليل العربى للفقر المتعدد الأبعاد حسب الظروف السائدة فى البلدان العربية . ويتضمن الحصول على الخدمات الأساسية (المؤشر 1-4-1) والبلدان المشمولة فى الدليل العربى للفقر المتعدد الأبعاد هى : الأردن ، تونس الجزائر ، جزر القمر ، السودان ، العراق ، مصر ، المغرب ، وموريتانيا ، و اليمن حيث تتوافر البيانات

(2) خالد أبو إسماعيل، الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية " موجز عن تقرير الفقر العربى ومقترح لتعديل منهجية القياس ، ويتضمن كل من تونس والجزائر والمغرب والأردن ومصر والسودان وموريتانيا واليمن وجزر القمر ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ESCWA، 2017

(3) برنامج الأمم المتحدة الانمائى المكتب الاقليمى للدول العربية ،التقرير العربى للتنمية المستدامة 2020

(4) برنامج الأمم المتحدة الانمائى المكتب الاقليمى للدول العربية ، مكافحة وإزالة الفقر : العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر فى البلدان العربية ، نيويورك ، 1997 .

(5) يحى عبد الرحمن يحى ، دوعاء ممدوح محمد ، دراسة مقارنة لآليات جذب الاستثمار الأجنبي فى مصر وبعض الدول العربية وانعكاسه على الاستثمار الزراعى المصرى ، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية كلية الزراعة – جامعة المنصورة ، المجلد 8، العدد 9، 2017

الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر [1].حيث يمكن توضيح اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القوى العاملة من خلال مؤشرات مختلفة منها: الوظائف المتاحة في الشركات الأجنبية لمواطني الدولة المضيفة ، نوعية الوظائف المتاحة والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة ، بالإضافة الى خلق فرص عمل جديدة فى الأماكن التى ترتفع فيها معدلات البطالة . كما أوضحت دراسة Aaron [2] ان الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول النامية قد أدى الى إتاحة حوالى 26 مليون فرصة عمل عام 1997 . هذا بالإضافة الى الآثار غير المباشرة والتى تتمثل فى مساهمة الاستثمار الاجنبى المباشر فى النمو الاقتصادى مع افتراض زيادة دور النمو الاقتصادى فى الحد من الفقر [3]. وتتابين تلك الآثار سواء المباشرة وغير المباشرة من حالة لأخرى وفقا لعدة عوامل من أهمها :

- حجم الاستثمارات الأجنبية ونوعية تلك الاستثمارات
- نمط الاستثمار سواء فى صورة استثمار جديد او عمليات اندماج واستحواذ او خصخصة [4]
- خصائص القطاعات الاقتصادية التى يتدفق اليها الاستثمار الاجنبى
- مستوى التطور التكنولوجى ومرونة سوق العمل
- الضرائب المدفوعة بواسطة الشركات التابعة
- كفاءة الاستثمارات والاجور
- الظروف السياسية والاقتصادية والعوامل المؤسسية للبلد المضيف [5]

الاثار المباشرة للاستثمار الاجنبى على الفقر

تنعكس الاثار المباشرة للاستثمار الاجنبى على معدل الفقر من خلال توفير فرص العمل والتدريب للعمالة المحلية وعندما يكون الاستثمار جديد وليس احلال محل استثمار محلى قائم فانه يسهم فى زيادة معدل التوظيف وخفض البطالة ومن ثم التخفيف من حدة الفقر بشكل مباشر ويعتبر التأثير على مستوى التوظيف الاثر الرئيسى لتدفق الاستثمار الاجنبى للحد من الفقر حيث يمتد الاثر الى الكيانات الاقتصادية المحلية ذات الصلة بالشركات الاجنبية فى الدول المضيفة فيما يعرف بالتوظف غير المباشر [6] . الا ان نموذج هيكشر أولين Heckscher Ohlin Model يوضح ان تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر للدول النامية قد يؤدى لاثار سلبية على كل من معدلات البطالة والفقر حيث يحدث ذلك عندما تكون طبيعة التكنولوجيا التى يأتي بها الاستثمار الاجنبى هى Capital intensive and labor Saving وذلك لتوافر الايدى العاملة غير المؤهلة فى الدول النامية مما يؤدى لانخفاض اجور تلك العمالة مقارنة بالاجور فى الدول المتقدمة مما يؤدى الى زيادة المنتجات كثيفة العمالة مقارنة بالدول المتقدمة بينما تؤدى تدفقات الاستثمار الى الدول المتقدمة الى زيادة انتاج السلع كثيفة راس المال وتراجع القطاع التقليدى كثيف العمالة . وقد يزداد الطلب على العمالة المدربة فى القطاعات كثيفة راس المال فى الدول منخفضة النمو بينما يظل الطلب على العمالة غير المدربة ثابت او ينخفض لذلك فإن اثر الاستثمار الاجنبى المباشر على البطالة خاصة للعمالة غير المدربة ومن ثم على الفقر يكون سلبيا بل ويصعب التنبؤ بهذا الاثر على مستوى التوظف .

الآثار غير المباشرة للاستثمار الاجنبى على الفقر

يؤثر الاستثمار الاجنبى المباشر على النمو الاقتصادى من خلال ما يلى :

- **زيادة التكوين الرأسمالى** : تشير نظريات النمو الاقتصادى التقليدية Swan –Solow الى ان التخلف الاقتصادى يعزى الى انخفاض حجم راس المال ، كما تشير الدراسات[7] الى ان زيادة تعبئة المدخرات عن طريق تطوير النظام المالى يحفز تكوين راس المال المحلى. وفيما يتعلق بالفقر فإن تأثير تدفق الاستثمار يكتسب اهمية اكبر عندما تتحول زيادة التكوين الرأسمالى الى خلق فرص عمل جديدة فاذا كان سبب الفقر هو تفشى البطالة الاجبارية فان تدفق الاستثمار وخاصة الاجنبى الى الداخل سوف يؤدى الى زيادة فرص العمل المتاحة والحد من الفقر[8]. الا ان تدفقات الاستثمار الاجنبى لا يمكن ان تؤدى الى زيادة مباشرة فى التراكم الراسمالى وانما تعتمد الزيادة على درجة الاحلال والتكامل بين تدفقات الاستثمار الاجنبى وراس المال المحلى فكلما زادت درجة التكامل زادت القدرة على الحد من الفقر[9]. بالاضافة الى ان احلال الاستثمار الاجنبى محل الاستثمار المحلى والذى يعرف بأثر المزاحمة فان تخفيض معدل الفقر يتوقف على اذا كان هذا الاحلال جزئى ام كامل. فاذا كان تدفق الاستثمار الاجنبى فى صورة اندماج او استحواذ فان هذا الاستثمار لا يحدث رفاهية للافراد فى البلد المضيف اما الاستثمار الاجنبى فى صورة استثمار جديد فسوف يؤدى لزيادة المنافع فى الدولة المضيفة ويجب ان نلاحظ ان كفاءة الاستثمار تتوقف على مدى التقدم التقنى والعمالة المدربة فى الدولة المضيفة

(1) Yaser Ahmed Arabyat The Impact of Foreign Direct Investment, on Poverty Reduction in the Developing Countries , International Finance and Banking, Macro think Institute Vol. 4, No. 2, 2017.

(2) Carl Aaron, The Contribution of FDI to Poverty Alleviation , Foreign Investment Advisory ,World Bank 2005

(3) David Dollar & Aart Kraay, Growth is Good for the Poor , Working Paper 2587 , World Bank , 2001.

(4) Anisa Shamim, Pervaiz Azeem and Syed M. Muddassir, Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in Pakistan, International Journal of Academic Research in Business and Sciences ,Vol .4, No.10, 2014 .

(5) Tulus Tambunan , The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction: A survey of Literature and Temporary Finding from Indonesia, Center for Industrial Economics Studies, Faculty of Economics, University of Trisakti, Jakarta , Indonesia , 2006

(6) UNCTAD, Transnational Corporations, Employment and Workplace, Geneva, 1994.

(7) Cesar C. Calvo & Marco Hernandez, Foreign Direct Investment and Poverty in Latin America, Globalization and Economic Policy 5Th Annual Postgraduate Conference, Leverhulme Center for Research on Globalization and Economic Policy, University of Nottingham, UK, 2006 .

(8) Ari Kokko , Productivity Spillovers from Competition between Local Firms and Foreign Affiliates , Journal of International Development ,Vol. 8 , No.4, 1996.

(9) Luiz De Mello , Foreign Direct Investment -Led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data, Oxford Economics Papers 51(1) , 1999

- **الروابط الانتاجية الأمامية والخلفية** : تكون الروابط الانتاجية خلفية اذا ما ترتب على تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر زيادة على السلع الوسيطة ، مما يؤدى الى رفع مستوى كفاءتها من خلال وفورات الحجم ، بينما تكون الروابط امامية عندما تقوم الشركات الاجنبية بامداد الشركات المحلية بالمدخلات بأسعار مخفضة مما يتيح لها الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وانتاج سلع بتكلفة اقل ، ومن ثم تكون روابط الانتاج الخلفية ذات اهمية بالغة فى الحد من الفقر لما ينتج عنها من التوسع فى انتاج السلع الوسيطة ورفع معدلات الأجور، ومن ثم تتضح أهمية التوزيع القطاعى والسلعى للاستثمار الاجنبى وتوجيهه من خلال السياسات التحفيزية المتعددة حتى يمكن تعظيم أثره فى التأثير على حدة الفقر فى مناطق تركزه .

- **نقل التكنولوجيا :** يترتب على تدفق الاستثمار الاجنبى نقل للانماط التكنولوجية الخارجية الى البلدان المضيفة من خلال (التقليد من قبل الشركات المحلية ، تدريب العمالة ، تعزيز المسؤلية الاجتماعية والبيئية) مما يسرع من وتيرة النمو ليس زيادة التكوين الراسمالى ولكن بفضل التطور التكنولوجى وهذا يتسق مع نظريات النمو الاقتصادى الحديثة[1]. ومن ثم نجد ان الاستثمار الاجنبى المباشر يتيح للدول المضيفة الحصول على كافة الخدمات والمعارف التكنولوجية والمهارات الفنية والتنظيمية بما يتيح لها توسيع قواعدها الانتاجية

وبالرغم من الآثار المباشرة وغير المباشرة لتدفق الاستثمار الاجنبى المباشر على الحد من الفقر الا ان الدراسات التى تناولت هذا الامر لازالت متباينة النتائج فبينما يرى البعض وجود اثر معنوى للاستثمار الاجنبى المباشر على التخفيف من حدة الفقر مثل دراسة Gohou & Soumare [2] ، Tasurai [3]، ودراسة Agarwal et al [4] التى اوضحت وجود علاقة ايجابية معنوية احصائيا بين تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر والتخفيف من حدة الفقر فى الهند . الا ان البعض يرى عدم وجود اثر بل امتد الامر الى ان توصلت بعض الدراسات الى ان الاستثمار يزيد من حدة الفقر فى بعض الدول مثل دراسة Hung [5] التى اوضحت وجود اثر سلبى للاستثمار الاجنبى على الفقر ، ودراسة Arabyat [6] التى اوضحت الاثر السلبى للاستثمار على الفقر فى المدى القصير والاثر الايجابى غير المعنوى فى المدى الطويل .

الأهمية النسبية لتدفق الاستثمار الاجنبى المباشر الى مصر والدول العربية خلال الفترة (2015-2019)

يوضح الجدول رقم (1) تطور حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2015-2019) حيث تبين تزايد اجمالى الاستثمارات الواردة من حوالى 32 مليار دولار عام 2015 الى نحو 41 مليار دولار عام 2019 ، وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالى 40 مليار دولار . وبدراسة الأهمية النسبية للدول العربية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية خلال فترة الدراسة يتبين من الجدول رقم (1) ان الإمارات العربية تأتى فى المرتبة الأولى من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية بنسبة بلغت 26% يليها مصر بنسبة 19.6% وتشكل مصر والإمارات والسعودية نحو 58.5% من اجمالى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية خلال الفترة (2015-2019) .وقد تم استبعاد كل من سوريا ، العراق ، قطر ، اليمن ، ليبيا نظرا لعدم تدفق اى استثمار اجنبى مباشر لهم خلال تلك الفترة بل امتد الأمر لانسحاب الاستثمار من تلك الدول نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التى تحيط بها .

Table 1. The Relative Important of Foreign direct Investment over The Period (2015-2019)

Value: Million $

Countries	2015	2016	2017	2018	2019	Average	%
UAE	8551	9605	10354	10385	13788	10537	26.1
Egypt	6925	8107	7409	8141	9010	7918	19.6
KSA	8141	7453	1419	4247	4562	5164	12.8
Oman	-2172	2265	2918	4191	3125	2065	5.1
Lebanon	2159	2568	2522	2654	2128	2406	6
Morocco	3255	2157	2686	3559	1599	2651	6.6
Algeria	-585	1636	1232	14661	1382	3665	9.1
Bahrain	65	243	1426	1654	942	866	2.1
Jordon	1600	1553	2030	955	916	1411	3.5
Mauritania	502	271	587	773	885	604	1.5
Tunisia	1003	885	881	1036	845	930	2.3
Sudan	1728	1064	1065	1136	825	1164	2.9
Somalia	303	330	369	408	447	371	0.9
Djibouti	124	160	165	170	182	160.2	0.4
Palestine	102.9	296.7	188.34	251	175.7	202.9	0.5
Kuwait	310.55	418.75	348.12	204	104.4	277.2	0.7
Comoros	4.94	3.57	3.92	6.9	7.9	5.4	0.01
Total	**32019**	**39017**	**35604**	**54432**	**40924**	**40399**	**100**

Source: The Arab Investment & Export, Credit, Guarantees Corporation (Dhaman), Investment Climate Report, Kuwait, 2020

الأهمية النسبية لمعدل الفقر فى مصر والدول العربية خلال الفترة (2015-2019)

(1) Cesar C. Calvo & Marco Hernandez, Foreign Direct Investment and Poverty in Latin America.

(2) Gaston Gohou and Issouf Soumare, Does Foreign Direct Investment Reduce Poverty in Africa and are There Regional Differences? , International Journal of Academic Research in Business and Sciences ,Vol .40, No.1, 2012.

(3) Kunofiwa Tasurai, Investigating The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction Efforts In Africa, Revista Galega de Economía, University of Santiago de Compostela. Faculty of Economics and Business. Vol. 27(2), 2018.

(4) Manmohan Agarwal, Pragya Atri, Srikanta Kundu, Foreign Direct Investment and Poverty Reduction: India in Regional Context, South Asia Economics Journal, Vol. 18, No. 2, 2017.

(5) Tran Trong Hung, Impacts of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in Vietnam, IDS Program, GRIPS, 2005.

(6) Yaser Ahmed Arabyat, the Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in the Developing Countries.

على الرغم من تبنى العديد من الدول العربية لاستراتيجية التنمية المستدامة والعمل على تحقيق الاهداف الانمائية التى تقرها مؤتمرات الامم المتحدة المتعددة الا ان الحصول عن بيانات موثقة عن تطور معدلات الفقر فى الدول العربية كان من الأمر بالغ الصعوبة سواء من المصادر الرسمية او التقرير والدراسات القطرية على الرغم من ان اغلب الدول العربية تقع ضمن مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل ، فبعض الاقطار العربية قد اجرى العديد من المسوح لفترات زمنية متباينة تمكن من الوصول لتصور عن تطور ظاهرة الفقر لديه مثل (مصر ، الاردن ، المغرب ، فلسطين ، والكويت) ،ودول اخرى اجرت بعض المسوح بصورة غير منتظمة وبما لا يسمح بتكوين صورة تاريخية لتطور الظاهرة بها ، وهناك دول غير متاح بها مثل هذا النوع من المسوح او انها غير مكتملة بما يعيق القدرة على استخدامها بشكل منهجى مثل سوريا وليبيا ، واخيرا الدول التى شهدت صراعات واضطرابات لفترات طويلة غيرت كثيرا من نمط المجتمع ومن ثم يصعب معها الحصول على اى معلومات بصورة دقيقة عن تطور الظاهرة مثل العراق والسودان والصومال . كما يجدر الاشارة الى ان التقارير الرسمية للامم المتحدة خلت من اى تقديرات عن مستويات الفقر خلال سنوات الدراسة . ومن الملاحظ فى الجدول رقم (2) انه تم استبعاد الدول التى لم تتوافر عنها اى بيانات مثل الكويت ، العراق ، سوريا ، قطر ، اليمن والإمارات لأنها حققت صفر فقر ولان احد شروط التقدير الاحصائى فى النموذج القياسى المستخدم فى التقدير تشترط عدم وجود قيم صفرية فى التقدير.

Table 2. Poverty Rate in Arab Countries over the Period (2015-2019)

Countries	2015	2016	2017	2018	2019
UAE	-	19.5	16.9	-	0
Egypt	27.8	-	33.5	32.5	29.7
KSA	-	-	15.7	12.3	12.7
Oman	-	-	-	-	20
Lebanon	28.6	-	28.6	-	28.6
Morocco	15	-	15	-	17.1
Algeria	23	-	23	-	28
Jordon	14.4	-	14.2	15.7	50
Mauritania	31	-	31	-	46
Tunisia	20	-	15.5	-	16.7
Sudan	46.5	-	53	-	46.5
Somalia	43.2	-	68.6	81	73
Djibouti	40.8	-	23	29	29
Palestine	25.8	-	53	52	53
Comoros	42	-	44.8	-	46

Source:

- The Income, Expenditure and Consumption Survey " Poverty Indicator"2019/20 , Central Agency for Public Mobilization & Statistics , 2021
- Arab Monetary Fund, Annual Report, 2020.
- Palestinian Central Bureau of Statistics

وتشير بيانات الجدول رقم (2) بلوغ دولة الإمارات صفر فقراء فى عام 2019 بينما بلغت نسبة الفقراء فى مصر 29.7 مقارنة بنحو 12.7 فى السعودية ، 17.1% فى المغرب . بينما تجاوزت النسبة اكثر من 40% فى كل من الاردن ، فلسطين ، السودان ، موريتانيا ، الصومال ، جزر القمر . وهى نسبة تشير الى تركز الفقر فى الدول العربية رغم ما تمتلك من مقومات وموارد مادية وبشرية ، إلا ان هذا لم يشمل كل الدول العربية بل ان بعض الدول قد عانت من انتكاسة واضحة فى جهود محاربة الفقر .

قياس كفاءة الاستثمار الاجنبى المباشر فى التخفيف من حدة الفقر

نموذج مغلف البيانات

يعتمد البحث على استخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات فى قياس كفاءة الاستثمار الاجنبى فى الحد من الفقر ، وهو احد الاساليب الرياضية التى تستخدم بهدف تقييم الكفاءة الانتاجية للوحدات الانتاجية او وحدات اتخاذ القرار فى الاقتصاد الجزئى ، الا انه امتد مؤخرا ليشمل التحليل الكلى مثل تحليل وتقييم الانتاجية ، اوتقييم السياسات الاقتصادية كما ورد فى دراسة Ca Lovell [1] واخرين والتى استهدفت تحليل الاداء الاقتصادى لدول امريكا الجنوبية باستخدام تحليل مغلف البيانات. وقد قام Ca Lovell بتكرار نفس الدراسة على دول مختلفة وباضافة عناصر اقتصادية واجتماعية حيث أوضح نتائج التقدير ان زيادة معدلات البطالة ادت لانخفاض المساواة فى توزيع الدخل ، وزيادة تصاعدية شديدة فى معدلات التضخم فى بعض الدول [2] . بالإضافة لدراسة Golany [3] والتى حاول فيها المقارنة بين الاداء الاقتصادى والاجتماعى لسبع دول مستندا الى تحليلDEA لمقارنة الاداء الكلى لتلك الدول وذلك باعتماد الاستثمار المحلى والانفاق الحكومى الحقيقى كمدخلات مقابل مخرجات تتمثل فى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الاجمالى الحقيقى ، معدل وفيات الاطفال الرضع ، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوى وذلك باستخدام مغلف البيانات لاقتصاديات الحجم المتغيرة . مما يشير لمدى كفاءة استخدام تحليل مغلف البيانات فى هذا النوع من الدراسات .

واستنادا لتحليل مغلف البيانات يعتمد البحث على تقييم البعد الاجتماعى لكفاءة وفاعلية الاستثمار الاجنبى باعتباره المخرج الرئيسى.

(1) Ca Knox Lovell, Jesus T. Pastor , Macroeconomtc Performance Of Sixteen Ibero-American Countries Over The Period 1980-1991 ,Working Papers Serie EC1995-11, Instituto Valenciano de Investigaciones. 1995

(2) Ca Knox Lovell, Jesus T. Pastor, Measuring Macroeconomic Performance in the OECD: A Comparison of European and Non-European Countries, International Journal of Production Economics, Vol. 39, No. 1, 1995

(3) Boaz Golany and Gang Yu, Estimating Returns to Scale in DEA, European Journal of Operational Research, Vol.103, No. 1, 1997.

للنشاط الاقتصادى وذلك من خلال استخدام متوسط نصيب الفرد من الاستثمار الاجنبى كمدخل والفقر كمخرج نهائى . حيث تتميز هذه الطريقة فى التحليل بامكان استخدامها فى المقارنة بين الوحدات المختلفة نظرا لكون النتائج نسبية ، بمعنى ان الدولة الافضل فى العلاقة بين الاستثمار الاجنبى والفقر ليست الافضل مطلقا وانما هى الافضل نسبيا مقارنة بباقى الدول التى يتضمنها التحليل وهو ما يتيح مجالا لدراسة تجارب تلك الدول والسياسات التى اتبعتها لتحقق تلك النتائج اى استخدامها كوحدة مرجعية تسعى باقى الدول للوصول اليها ، كما تمتاز هذه المنهجية فى القدرة على توضيح اسباب التفاوت فى الاداء بين الوحدات التى تضمنها التحليل ، فبينما تعطى طرق التقدير التقليدية من خلال تحليل الانحدار تقديرا لمرونة الفقر للاستثمار الاجنبى فان تحليل مغلف البيانات يعطى تقييما نسبيا للسياسات الاقتصادية الكلية للدولة ومدى قدرتها على استغلال تدفق الاستثمارات الاجنبية فى تحقيق اهدافها التنموية متمثلة فى خفض معدل الفقر ومقارنة اداءها باداء الدول محل الدراسة .

وقد عرف اسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لاول مرة على يد Farrell عام 1957 وذلك بهدف تقييم الكفاءة والاداء لعدة وحدات قرار اقتصادى [1]. وفى عام 1978 طور كل من Charnes, Cooper & Rhodes نموذجا لتقييم الكفاءة النسبية لوحدات القرار الاقتصادى والذى عرف باسم CCR نسبة لاسمائهم وهو احد الادوات الرياضية غير المعلمية التى تستخدم اسلوب البرمجة الخطية ، حيث يقدر الكفاءة نسبة الى افضل النتائج المتحققة عبر الوحدات الادارية قيد التحليل وليس على اساس متوسط النتائج ولذلك تسمى تقديرات تحليل مغلف البيانات بالكفاءة النسبية Relative Efficiency حيث يتم عن طريق تقييم المدخلات نسبة الى المخرجات تحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات ومخرجات ادارية (DMU) متماثلة الاهداف وذلك بناء على الاداء الفعلى لهذه الوحدات [2]. ووحدات القرار الادارى قد تكون دول او شركات او وحدات جزئية ويكون لكل وحدة مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات وعند التركيز على الشركات باعتبارها وحدات اتخاذ القرار فان قياس كفاءة كل شركة يعتمد على ناتج قسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات ، ومن ثم يتم مقارنة ناتج القسمة لكل شركة مع مجموعة الشركات التى تعمل فى نفس القطاع ، بحيث يكون هناك تجانس بين هذه الشركات وعند حصول الشركة على افضل نسبة كفاءة فانها تصبح بمثابة حدود الكفاءة Efficient Frontier وتتراوح قيمة الكفاءة بين (0 ، 1) حيث تعبر القيمة (1) عن الكفاءة الكاملة والقيمة صفر تعبر عن عدم الكفاءة [3]. ومن ثم يمكن تقدير الكفاءة رياضيا بأنها (المخرجات / المدخلات) . ومن ثم فإن قياس كفاءة الوحدة الانتاجية مقارنة بنسبة كفاءة وحدة انتاجية اخرى بهدف تقدير منحنى كفاءة Efficiency Frontier يغلف كل وحدات اتخاذ القرار بحيث تقع جميعا على نفس المنحنى يشير الى ان الوحدات التى تقع على المنحنى فقط وهذا يشير الى الوحدات الأكثر كفاءة . كما يعتمد هذا التحليل على مفهوم امثلية باريتو حيث اى وحدة اتخاذ قرار هى وحدة غير كفء اذا استطاعت وحدة اخرى انتاج نفس القدر من المخرجات بكمية اقل من المدخلات وبدون استخدام اى مورد اضافى.

ويتكون تحليل DEA من نموذجين رئيسيين هما :

- **النموذج الاول** : وضعه تشارنس و كوبر و رودز نموذج (CCR) ويقوم على افتراض ان التغير فى كمية المدخلات التى تستخدمها الوحدة غير الكفء يؤثر تأثيرا ثابتا فى كمية المخرجات الناتجة .اى ان وحدات اتخاذ القرار تعمل وفقا لمنهج ثبات العائد على الحجم .
- **النموذج الثانى :** ظهر هذا النموذج عام 1984 وضعه بانكر و تشارنس و كوبر ويسمى نموذج (BCC) هو نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة او تغير العائد على السعة والذى يختلف عن النموذج الاول فى أنه يميز بين نوعين من الكفاءة الفنية والحجمية ، ومن ثم عند مقارنة مؤشر الكفاءة لكلا النموذجين لنفس الوحدة نجد اختلاف مما يشير الى ان الوحدة غير كفئة من حيث الحجم ، اما اذا تساوى المؤشران فهذا يعنى ان الوحدة تتميز بثبات العائد على الحجم

وعادة ما تجرى المقارنة بين قيم كلا النموذجين للتعرف على مصادر عدم الكفاءة فى الوحدات الادارية وهل هى تعزى الى عدم كفاءة العمليات الداخلية فى هذه الوحدات ام لعوامل تحيط بتلك الوحدات او لكلا السببين معا

ومن ثم نجد ان الكفاءة الناتجة عن BCC هى كفاءة فنية اما كفاءة CCR فتعبر عن الكفاءة الكلية .

توصيف النموذج

لقياس مدى كفاءة الاستثمار الاجنبي فى التخفيف من حدة الفقر تم استخدام نموذج DEA ذو التوجيه الادخالى وتغير العائد على السعة او عوائد الحجم المتغيرة VRS وذلك لطبيعة البيانات المستخدمة حيث تأثير تغير تدفق الاستثمار الاجنبى لا يؤدى الى تأثير مساو فى معدلات الفقر وانما الى معدلات متباينة قد تكون متناقصة او متزايدة مما يجعل نموذج العائد المتغير BCC أكثر ملائمة لطبيعة البحث .

حيث يأخذ النموذج الصورة التالية :

$$\min: \theta - \varepsilon\left(\sum_{j=1}^{p} s_{j^-} + \sum_{r=1}^{s} s_{r+}\right)$$

Subject to

$$\sum_{i=1}^{n} \lambda_i x_{ij} + s_{j-} = \theta x_{j0} \ldots\ldots j = 1, 2 \ldots\ldots p,$$

(1) محمد بن لباد ، نفقات التعليم فى الجزائر بين الترشيد والدور الفعال فى التنمية المستدامة " دراسة قياسية باستخدام أسلوب التحليل التطويقى للبيانات ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة ابى بكر بلقايد ، الجزائر ، 2018 .

(2) احمد بتال ، مهند خليفة ، عادل منصور ، تحليل مغلف البيانات النظرية والتطبيق ، دار نشر نور ، ألمانيا ، 2017 .

(3) مكرم عبد المسيح باسيلى ، حسناء عطية ، حامد نبيل ، أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA ودوره فى تعظيم قيمة المنشأة من منظور المساهمين " دراسة تطبيقية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ،جامعة بنها ، مجلد 37 ، عدد 1، 2017 .

$$\sum_{i=1}^{n} \lambda_i y_{ri} - s_{r+} = y_{r0} \ldots\ldots r = 1, 2 \ldots\ldots, s,$$

$$\sum_{i=1}^{n} \lambda_i = 1, \qquad i = 1, 2 \ldots\ldots, n,$$

$$\lambda_i, s_{j-}, s_{r+} \geq 0 \qquad \forall_{i,j,r}$$

Input Oriented

$$Max\,(\partial \cdot y^{j*}) + \varepsilon \qquad , \; S.to:$$

$$(\partial \cdot y^{i}) - (\prod \cdot X^{j}) + \varepsilon \leq 0, \; j = 1, \ldots, n$$

$$(\prod \cdot X^{j*}) = 1 \qquad , \; \prod, \partial \geq 0$$

Output Oriented

$$Min(\prod, x^{j*}) + \varepsilon \qquad , \; S.to:$$

$$(\prod, x^{j}) - (\partial \cdot y^{j}) + \varepsilon \geq 0, \; j = 1, 2, \ldots, n$$

$$(\partial, y^{j*}) = 1 \qquad , \; \prod, \partial \geq 0$$

ويتكون النموذج من المدخلات وتتمثل فى متوسط نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبى ، اما المخرجات فيعبر عنها مؤشر الفقر فى الدول محل الدراسة . وقد تم استبعاد الدول العربية التى لا يوجد عنها بيانات دقيقة عن مؤشر الفقر او لديها معدل فقر مرتفع جدا وحجم استثمارات ضئيل حيث جاءت النتائج غير دقيقة . وقد تم الاعتماد على بيانات عام 2019 فى التقدير ولم يستطع الباحث مقارنة التقديرات لعام 2019 بعام اخر او إجراء تقدير لمتوسط فترة لعدم توافر بيانات عن كثير من الدول العربية .

نتائج نموذج تحليل مغلف البيانات

من نتائج التقدير والشكل رقم (1) يتبين ان الجزائر هى اكثر الدول التى من حيث كفاءة الاستثمار الاجنبى المباشر بنسبة 100% ، وبالرغم من ذلك تعانى من الفقر حيث قدر نصيب الفرد من الاستثمار الاجنبى الى حوالى 28 دولار/ للسنة للفرد وارتفاع فى معدل الفقر بنسبة بلغت 28% ، بينما باقى الدول وعلى رأسها مصر والتى تجتذب نسب اكبر من تدفق الاستثمار الاجنبى للمنطقة العربية قد حققت معدلات كفاءة منخفضة حيث حققت مصر وهى الدولة الثانية فى الاستحواذ على الاستثمار الاجنبى عام 2019 معدل كفاءة بلغ حوالى 37% مقارنة بالمغرب التى تستحوذ على حوالى 4% من الاستثمار الاجنبى المباشر فى المنطقة العربية بمتوسط نصيب فرد قدر بنحو 45 دولار/فرد وبمعدل كفاءة 43% . كما حققت الاردن معدل كفاءة بلغ نحو63%وهى بذلك تتفوق ايضا على مصر ، مما يوضح الى ان تلك الدول تحقق اداء اقتصاديا افضل فى استغلال الاستثمارات الاجنبية الموجهة اليها مما يشير لوجود اشكالية حقيقية فى السياسات الاستثمارية المصرية من حيث القدرة على استغلال ما تستحوذ عليه من استثمارات اجنبية مباشرة فى زيادة معدل النمو الاقتصادى ومن ثم التخفيف من حدة الفقر فى المجتمع . ومن ثم يلاحظ وجود فجوة حقيقية بين معدل الاداء الاقتصادى المتحقق ومستوى الفقر سواء فى مصر او فى الدول العربية محل الدراسة مما يشير الى عدم الاستغلال الكفء للاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى المنطقة العربية بصورة حقيقية او فعالة فى الحد من الفقر .

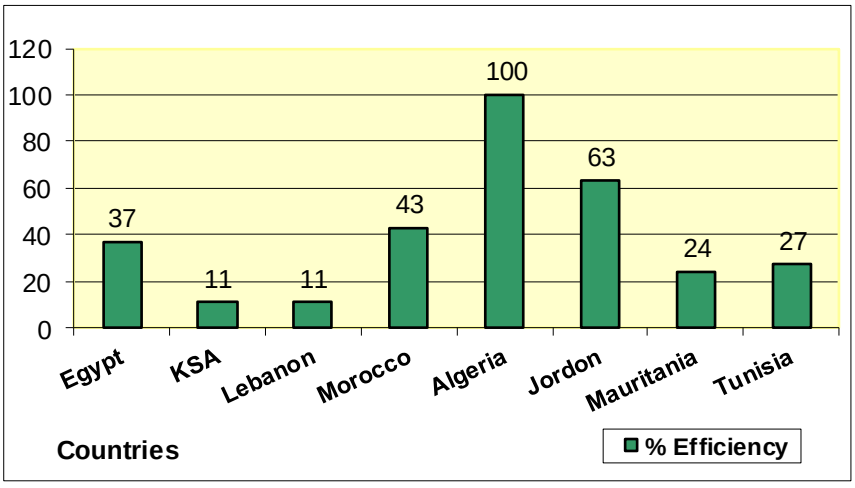

Fig. 1. Efficiency Indicators Using Data Envelopment Analysis (DEA)

ووفقا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) [1]حول مؤشر تقييد الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول العربية خلال عام 2019 يتبين ان القيود القانونية سيطرت على نحو 43 قطاعا اقتصاديا اساسيا وفرعيا مثل الزراعة والتعدين والكهرباء والتصنيع وتوليد الطاقة . وذلك من خلال رصد اربعة قيود رئيسية هى : قيود الاستثمار فى الاسهم ، اليات الموافقة ، القيود على توظيف المديرين الاجانب ، قيود التشغيل . وعلى الرغم من ان هذا المؤشر يعتبر مؤشرا قاطعا لمدى قدرة الدولة على جذب الاستثمار الاجنبى الا انه ليس مقياسا كاملا لمناخ الاستثمار فى اى بلد نظرا لوجود عوامل اخرى تؤثر على قدرة كل بلد على جذب الاستثمار .

علاقة معدل الفقر بالاستثمار الأجنبي فى القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المقتصد المصرى

يوضح جدول رقم (3) الأهمية النسبية لقيمة الاستثمار الاجنبى المباشر موزعا على القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المقتصد المصرى حيث يتبين ان قطاع الصناعة يأتى فى المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو 31% يليه قطاع الخدمات بنحو 28.4% بينما بلغت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة نحو 0.87% وذلك خلال الفترة (2015/2016-2019/2020)

Table 3. The Relative Importance of Distribution of Foreign Direct Investment to the Various Economic Sectors Over The Period (2015/16 -2019/20)

Value: Million $

Year	% Poverty	Industry	Services	Housing	Finance	Agric.	Commun. & Technology	Tourism	Total
2015/16	27.8	874.55	727.21	240.91	453.67	7.2	44.59	136.14	2484.27
2016/17	27.8	645.06	370.7	38.58	217.49	11.48	30.25	70.01	1383.57
2017/18	32.5	298.37	318.67	271.5	447.96	38.71	40.26	41.71	1457.18
2018/19	32.5	238.4	318	225.3	214.7	5.3	45.6	40	1087.3
2019/20	29.7	187.47	319.32	87.49	133.76	0.23	50.88	40.77	819.92
Average	**30**	**448.8**	**410.8**	**172.8**	**293.5**	**12.6**	**42.3**	**65.7**	**1446.4**
%		**31**	**28.4**	**11.9**	**20.3**	**0.87**	**2.93**	**4.54**	**100**

Source:
- The Income, Expenditure and Consumption Survey " Poverty Indicator"2019/20 , Central Agency for Public Mobilization & Statistics , 2021
- General Authority for Investment & Free Zones, Unpublished Data , 2021

ولقياس اثر الاستثمارات الأجنبية على تخفيض معدل الفقر تم تقدير العلاقة الانحدارية حيث تبين ان الصورة الخطية البسيطة هى أفضل الصور الرياضية لتقدير العلاقة وقد تم استخدام متغير الاستثمار بفترة إبطاء عام واحد حيث ان المردود الاقتصادى للاستثمار ينعكس فى العام التالى .

Table 4. Estimated Regression Relationships for Poverty Rate and FDI Directed to the Economic Sectors Over The Period (2007/08-2019/20)

Sector	Equation	R^2	F
Industry	$\hat{Y}$= 30.9 – 0.01 X (-2.8)**	0.48	7.8
Services	$\hat{Y}$= 28.5 – 0.004 X (-1.8)	0.39	3.2
Housing	$\hat{Y}$= 28.3 – 0.004 X (-1.9) **	0.32	3.6
Finance	$\hat{Y}$= 28.3 – 0.003X (-1.5)	0.25	3
Agricultural	$\hat{Y}$ = 28 – 0.007 X (-2.8)**	0.55	7.8
Communications & Technology	$\hat{Y}$= 27.4 – 0.001 X (-1.5)	0.25	2.3
Tourism	$\hat{Y}$= 28.6 – 0.02 X (-2.9)**	0.50	8.3

Source:
- The Income, Expenditure and Consumption Survey " Poverty Indicator"2019/20 , Central Agency for Public Mobilization & Statistics , 2021
- General Authority for Investment & Free Zones, Unpublished Data , 2021

$\hat{Y}$ = Estimated value of poverty rate variable
X = The variable of FDI to the Economic Sector in Million $, where t= (1,2,3…13)
T c.= Sig. 0.05

توضح العلاقة بين معدل الفقر كمتغير تابع و الاستثمارات الأجنبية المباشرة موزعة على القطاعات المختلفة بالمليون دولار كمتغير

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، الكويت ، 2021

مستقل خلال الفترة (2020/2019-2008/2007) ، حيث تعبر (Ŷ) عن معدل الفقر ، بينما تشير ($X_{t-1i..., n}$) الى قيمة الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاعات الاقتصادية مستقل .

وقد أشارت تقديرات معالم المعادلات للعلاقات الانحدارية المقدرة الى وجود علاقة انحدارية عكسية تتفق مع المنطق الاقتصادى بين معدل الفقر وقيمة الاستثمار الاجنبى الموجه لكل القطاعات داخل المقتصد المصرى خلال فترة الدراسة . حيث تبين ان زيادة حجم الاستثمار الاجنبى بمقدار مليون دولار فى القطاع الصناعى يؤدى الى تناقص معدل الفقر بنحو 1% ، وان زيادة الاستثمار بمقدار مليون جنيه لكل من قطاع التشييد وقطاع السياحة يؤدى الى انخفاض معدل الفقر بنحو 0.4% ، 2% لكل منهما على الترتيب .

كما تبين أن زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة بنحو مليون دولار يؤدى إلى تناقص معدل الفقر بنحو 0.7% ، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل الى ان نحو 55% من التغيرات فى معدل الفقر خلال فترة الدراسة قد تعزى لحجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع الزراعة . مما يشير الى انخفاض كفاءة الاستثمار الموجه للقطاع الزراعى فى الحد من الفقر الأمر الذى يتطلب ضرورة الإسراع بضخ الاستثمارات اللازمة لتطوير القطاع الزراعى وزيادة إنتاجيته ، حتى يمكن مواجهة زيادة معدل الفقر فى المجتمع.

ويرى الباحث ان انخفاض كفاء الاستثمار الاجنبى فى القطاع الزراعى رغم أثره فى التخفيف من حدة الفقر قد يعزى الى ان الاستثمار الاجنبى فى القطاع الزراعى موجه بصورة رئيسية لمشروعات استصلاح الاراضى وهى مشروعات طويلة المدى تحتاج لفترات طويلة حتى يظهر تأثيرها على المجتمع بالإضافة الى أنها تستهدف تكنولوجيا Capital intensive and labor Saving مما لا يؤدى لخفض معدلات البطالة داخل القطاع الزراعى ، كما ان قطاع الإنتاج الحيوانى والذى يأتي فى المرتبة الثانية بعد نشاط استصلاح الاراضى لازال قطاعا تقليديا لا يعتمد الأساليب التكنولوجية الحديثة وبالتالى لا يظهر الأثر التكنولوجى للاستثمار الاجنبى المباشر من حيث رفع كفاءة العمالة وتدريبها وبالتالى عدم تحسن مستويات الأجور للعمالة فى نتلك الأنشطة الزراعية .

ومن ثم يتبين أن قطاع الزراعة على الرغم من انه لم يحظى بالاهتمام الكافى من قبل الدولة ولم تصل إليه سياسات الإصلاح بالشكل المناسب وتم تهميشه من الخريطة الاستثمارية القومية إلا انه القطاع الأقدر على مواجهة الفقر والحد منه وإدارة عجلة التنمية داخل المجتمع . وقد ثبت المعنوية الإحصائية للمعادلات المقدرة عند مستوى معنوي إحصائي 0.05 ، وتشير قيمة (F) المحسوبة الى صلاحية النموذج المستخدم حيث ثبتت معنوية النموذج ككل مما يوضح ملائمته لتفسير التغيرات التى صاحبت تطور معدل الفقر خلال فترة الدراسة . كما لم تثبت المعنوية الإحصائية للعلاقات الانحدارية المقدرة لكل من قطاع الخدمات ، التمويل ، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يوصى البحث :

1. ضرورة الاستغلال الأمثل لتدفقات الاستثمار الاجنبى من خلال إقامة المشروعات الإنتاجية والتنموية لما للاستثمار من قدرة على خفض معدلات الفقر
2. الاستفادة من التجارب العربية فى الاستغلال الكفء للاستثمارات
3. تخفيف القيود المرتبطة بالاستثمار فى بعض الأنشطة لجذب المزيد من الاستثمار الاجنبى
4. ضرورة التنسيق بين سياسات الاستثمار وسياسات سوق العمل
5. تحديد واضح للقطاعات والصناعات التى تتمتع بإمكانات تؤهلها لتحقيق التنمية المرجوة ومن ثم خفض معدل الفقر .
6. مراجعة الحوافز الاستثمارية المقدمة للمستثمرين لجذب الاستثمار ومنع هروبه لدول أخرى فى المنطقة .

المراجع

احمد بتال ، مهند خليفة ، عادل منصور ، تحليل مغلف البيانات النظرية والتطبيق ، دار نشر نور ، ألمانيا ، 2017 .

البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم 2001/2000 ، شن هجوم على الفقر ، القاهرة ، 2000

البنك الدولى ، حل معضلة الفقر عرض عام "الفقر و الرخاء المشترك" ، 2018

المعهد القومى للتخطيط ، تقرير التنمية البشرية ، 1997.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، الكويت ، 2020

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، الكويت ، 2021

برنامج الأمم المتحدة الانمائى المكتب الاقليمى للدول العربية ، مكافحة وازالة الفقر : العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر فى البلدان العربية ، نيويورك ، 1997 .

برنامج الأمم المتحدة الانمائى المكتب الاقليمى للدول العربية ،التقرير العربى للتنمية المستدامة 2020

خالد أبو اسماعيل، الفقر متعدد الأبعاد فى الدول العربية " موجز عن تقرير الفقر العربى ومقترح لتعديل منهجية القياس ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ESCWA، 2017

محمد بن لباد ، نفقات التعليم فى الجزائر بين الترشيد والدور الفعال فى التنمية المستدامة " دراسة قياسية باستخدام أسلوب التحليل التطويقى للبيانات ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة أبى بكر بلقايد ، الجزائر ، 2018 .

مكرم عبد المسيح باسيلى ، حسناء عطية ، حامد نبيل ، أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA ودوره فى تعظيم قيمة المنشأة من منظور المساهمين " دراسة تطبيقية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ،جامعة بنها ، مجلد 37 ، عدد 1، 2017 .

نبيل عبد الحفيظ ماجد ، الحد من الفقر الحضرى فى اليمن " تحديات الواقع وإمكانيات المعالجة "ورشة العمل الإقليمية حول " تعزيز آليات التمكين القانونى للفقراء فى المنطقة العربية ، برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، 2012 .

منير فودة سبع (دكتور) ، وآخرين، دراسة حول الفقر الريفى فى مصر (المؤشرات ، السياسات ، الانجازات) ، قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، 2009.

يحى عبد الرحمن يحى ، دوعاء ممدوح محمد ، دراسة مقارنة لآليات جذب الاستثمار الأجنبي فى مصر وبعض الدول العربية وانعكاسه على الاستثمار الزراعى المصرى ، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية كلية الزراعة – جامعة المنصورة ، المجلد 8، العدد 9، 2017

Shamim, A., Azeem, P., & Naqvi, S. M. M. A. (2014). Impact of foreign direct investment on poverty reduction in Pakistan. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(10), 465.

Kokko, A. (1996). Productivity spillovers from competition between local firms and foreign affiliates. Journal of International Development: *The Journal of the Development Studies Association,* 8(4), 517-530.

Lovell, C. K., Pastor, J. T., & Turner, J. A. (1995). Measuring macroeconomic performance in the OECD: A comparison of European and non-European countries. *European Journal of Prerational Research*, 87(3), 507-518.

Aaron, C. (1999, July). The contribution of FDI to poverty alleviation. In Report from the Foreign Investment Advisory Service presented at a conference in Singapore.

Calvo, C. C., & Hernandez, M. A. (2006). Foreign direct investment and poverty in Latin America. Leverhulme Centre for Research on Globalisation and Economic Policy, University of Nottingham.

Kraay, A., & Dollar, D. (2001). Growth is Good for the Poor. The World Bank.

Gohou, G., & Soumaré, I. (2012). Does foreign direct investment reduce poverty in Africa and are there regional differences? *World development*, 40(1), 75-95.

Golany, B., & Yu, G. (1997). Estimating returns to scale in DEA. European journal of operational research, 103(1), 28-37.

Zheng, P. C. (2020). Indiana's foreign direct investment and its occupation effects. *Indiana Business Review*, 95(3), 1-11.

Tsaurai, K. (2018). Investigating the impact of foreign direct investment on poverty reduction efforts in Africa. *Revista Galega de Economia*, 27(2), 139-154.

De Mello, L. R. (1999). Foreign direct investment-led growth: evidence from time series and panel data. *Oxford Economic Papers*, 51(1), 133-151.

Agarwal, M., Atri, P., & Kundu, S. (2017). Foreign direct investment and poverty reduction: India in regional context. *South Asia Economic Journal*, 18(2), 135-157.

Hung, T. T. (2005). Impacts of foreign direct investment on poverty reduction in Vietnam. Discussed paper, GRIPS, Vietnam.

Tulus Tambunan, The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction: A survey of Literature and Temporary Finding from Indonesia, Center for Industrial Economics Studies, Faculty of Economics, University of Trisakti, Jakarta, Indonesia, 2006

Tambunan, T. (2005, May). The impact of Foreign Direct Investment on poverty reduction: A survey of literature and a temporary finding from Indonesia. In consultative meeting on "Foreign Direct Investment and Policy Changes: Areas for New Research", United Nations Conference Centre, Bangkok, Thailand (pp. 12-13).

Wyrzykowska, M. (2016). Role of transnational corporations in the international trade. Torun School of Banking.

Arabyat, Y. A. (2017). The impact of foreign direct investment on poverty reduction in the developing countries. *International Finance and Banking,* 4(2), 92-111.

Copyright: © 2021 by the authors. Licensee EJAR, EKB, Egypt. EJAR offers immediate open access to its material on the grounds that making research accessible freely to the public facilitates a more global knowledge exchange. Users can read, download, copy, distribute, print or share a link to the complete text of the application under Creative Commons BY-NC-SA 4.0 International License.

دراسة مقارنة لقياس كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر فى الحد من الفقر فى مصر وبعض الدول العربية

دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان و يحى عبد الرحمن يحى الحفنى
قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى- مركز البحوث الزراعية

يشكل الفقر يشكل احد المشكلات الرئيسية فى العديد من دول العالم باعتباره احد معوقات التنمية وقد عانت الدول العربية فى السنوات الأخيرة حالة من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية أدت لانخفاض مستويات التنمية كانعكاس لانخفاض الدخول وتدهورها مما أدى لزيادة معدلات الفقر فى الكثير من الدول . تعتمد مصر مثل كثير من الدول على الاستثمار الاجنبى فى تمويل برامجها التنموية المختلفة حيث تعتمد سياسات التنمية الناجحة على حجم الاستثمارات المخططة وكفاءة توزيع هذه الاستثمارات واستخدامها في المجالات المختلفة. وبالرغم من أهمية الاستثمار إلا ان حجم الاستثمار فى مصر لا يزال متواضعا بالمقارنة بالدول المتقدمة اقتصاديا ، حيث تشير التقارير الدولية الى أن مصر تستحوذ على نحو 9 مليار دولار من اجمالى التدفقات الواردة للدول العربية والمقدرة بنحو 41 مليار دولار عام 2019 . إلا أن اثر هذا التدفق فى الاستثمار الاجنبى لمصر لم ينعكس بشكل واضح على معدل النمو الاقتصادى ، ولم تظهر أثاره الايجابية على مستوى الفقر فى المجتمع . مما يدفعنا الى التساؤل عن مدى كفاءة استغلال الاستثمار الاجنبى المباشر فى التقليل من حدة الفقر فى مصر مقارنة ببعض الدول العربية ، خاصة مع قلة عدد الدراسات التى تناولت العلاقة بين الاستثمار وخفض معدل الفقر . ومن ثم يهدف البحث الى قياس مدى كفاءة الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر واثر ذلك على خفض معدلات الفقر فى مصر مقارنة ببعض الدول العربية ، خاصة مع قلة عدد الدراسات التى تناولت العلاقة بين الاستثمار وخفض معدل الفقر . وذلك من خلال تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) . وقد أظهرت النتائج ان دولة الإمارات قد حققت صفر فقراء فى عام 2019 بينما بلغت نسبة الفقراء فى مصر 29.7 مقارنة بنحو 12.7 فى السعودية ، 17.1% فى المغرب . بينما تجاوزت النسبة أكثر من 40% فى كل من الأردن ، فلسطين ، السودان ، موريتانيا ، الصومال ، جزر القمر . وهى نسبة تشير الى تركز الفقر فى الدول العربية رغم ما تمتلك من مقومات وموارد مادية وبشرية . وقد تبين من نتائج تحليل DEAان الجزائر هى أكثر الدول التى يتناسب فيها تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر مع معدلات الفقر حيث تعانى من انخفاض نصيب الفرد من الاستثمار الاجنبى الى حوالى 28 دولار/ للفرد وارتفاع فى معدل الفقر بنسبة بلغت 28% ، بينما باقى الدول وعلى رأسها مصر والتى تجتذب نسب اكبر من تدفق الاستثمار الاجنبى للمنطقة العربية قد حققت معدلات كفاءة منخفضة حيث حققت مصر وهى الدولة الثانية فى الاستحواذ على الاستثمار الاجنبى عام 2019 معدل كفاءة بلغ حوالى 37% مقارنة بالمغرب التى تستحوذ على حوالى 4% من الاستثمار الاجنبى المباشر فى المنطقة العربية بمتوسط نصيب فرد قدر بنحو 45 دولار/فرد وبمعدل كفاءة 43% . مما يوضح الى ان تلك الدول تحقق أداء اقتصاديا أفضل فى استغلال الاستثمارات الأجنبية الموجهة إليها مما يشير لوجود إشكالية حقيقية فى السياسات الاستثمارية المصرية من حيث القدرة على استغلال ما تستحوذ عليه من استثمارات أجنبية مباشرة فى زيادة معدل النمو الاقتصادى ومن ثم التخفيف من حدة الفقر فى المجتمع . ومن ثم يوصى البحث بضرورة الاستغلال الأمثل لتدفقات الاستثمار الاجنبى من خلال إقامة المشروعات الإنتاجية والتنموية لما للاستثمار من قدرة على خفض معدلات الفقر ، الاستفادة من التجارب العربية فى الاستغلال الكفء للاستثمارات ،ضرورة التنسيق بين سياسات الاستثمار وسياسات سوق العمل .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الاجنبى المباشر ، الفقر ، الكفاءة الاقتصادية ، تحليل مغلف البيانات